الجـمـهـوريـة الـجـزائرية الـديـمقـراطية الشعبية
وزارة التعـلـيم العالي والبـحث العـــلمي
جـامـعـة عـبد الحميد ابـن باديـس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم التسيير التخصص: تسيير استراتيجي

آلية عمل تسيير برنامج الإدماج لحاملي الشهادات
دراسة حالة بلدية حاسي ماماش

مقدمة من طرف الطالبة:
- قورين منصورية

تحت إشراف: مدوري نور الدين

السنة الدراسية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمامي هذا البحث؛

إلى التي وهبتني كل ما تملك لأحقق لها آمالها؛

إلى مدرستي الأولى في الحياة التي صبرت على كل شيء؛

إلى **امي** التي أقسمت أن أبدأ بها كل أعمالي

إلى أبي العزيز،

وإلى زوجي العزيـــز؛

إلى بلسم روحي وحياتي، إلى من هي انس عمري وذكرياتي ومصدر سعادتي،

إلى **أولادي إسلام، آية وهبة؛**

إلى كل زملائي في دفعة

إلى كل من في القلب ولم يذكره القلم، إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في دواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.

إلـى كـل هـؤلاء أهدي هـــذا العمـل

الشـــــكر

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمني اصبر والمثابرة
لإتمام هذا العمل المتواضع.

الشكر الجزيل للأستاذ الفاضل المؤطر مدوري نور الدين الذي تفضل
بالإشراف على بحثي هذا، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي
أفادني بها، فأكن له كل الاحترام والتقدير.

إلى الأساتذة الذين يشرفونني بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي في العمل
كل من رئيسة مصلحة المستخدمين السيدة بوقصة أمينة؛
كاتب العام لبلدية حاسي ماماش السيد بن محال الحبيب
لكل من ساهم من قريب أو بعيد
في إتمام هذا العمل؛
وأشكر كل هؤلاء وجزاهم الله عني كل الخير.

الفهرس

الشكر:

الاهداء

الفهرس

الملخص:

المقدمة العامة:.....13

الفصل الأول: البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر.....17

تمهيد.....17

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة.....18

المطلب الأول: ماهية البطالة وأنواعها.....18

الفرع الأول: مفهوم البطالة.....18

الفرع الثاني: أنواع البطالة.....19

المطلب الثاني: مقاييس البطالة وأسبابها.....22

الفرع الأول: مقياس البطالة 23

الفرع الثاني : أسباب البطالة 24

الفرع الثالث: آثار البطالة 26

المبحث الثاني:ماهية سياسة التشغيل.....28

المطلب الأول :مفهوم التشغيل و أنواعه 28

الفرع الثاني:أنواع التشغيل.....29

المطلب الثاني:تعريف سياسة التشغيل و أسسها. 29

الفرع الأول:تعريف سياسة التشغيل:.....30

الفرع الثاني: أسس سياسة التشغيل 32
المطلب الثالث:أهدافها و أنواعها. 33
الفرع الأول:أهداف وأنواع سياسة التشغيل 33
الفرع الثاني : برنامج الإدماج الإجتماعي لحاملي الشهادات 36
الفصل الثاني: الإطار النظري لميزانية البلدية 39
تمهيد.....39
المبحث الأول: إعداد وتقديم ميزانية البلدية.....40
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لميزانية البلدية 40
الفرع الأول: مفهوم ميزانية البلدية 40
الفرع الثاني:التصويت على الميزانية وأقسامها 40
المطلب الثاني: المفهوم مراحل إعداد الميزانية 43
الفرع الأول: مراحل إعداد الميزانية.....43
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لإعداد وتنفيذ ميزانية البلدية 44
- المطلب الأول :مرحلة إعداد ميزانية البلدية.....44
الفرع الأول: مرحلة جمع المعلومات 44
المطلب الثاني: دراسة مشروع الميزانية 45
الفرع الأول: التصويت على الميزانية.....45
الفرع الثاني :المصادقة على الميزانية 46
المطلب الثالث :دراسة ميدانية لميزانية 2019 47
الفرع الأول : قسم التسيير 47
الفرع الثاني: قسم التجهيز العمومي 52
الخلاصة 57
تمهيد:.....59

المبحث الأول: التعريف ببلدية حاسي ماماش.....60
المطلب الأول التعريف بالبلدية وموقعها الجغرافي.....60
الفرع الأول: لمحة تاريخية.....60
الفرع الثاني: الموقع الجغرافي.....60
المطلب الثاني: التعرف عل الهيكل التنظيمي وشرحه.....61
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي.....61
الفرع الثاني: الشرح التفصيلي للهيكل.....62
المبحث الثاني: ميزانية البلدية لسنة 2020-2021.....65
المطلب الأول: تحضير الميزانية الأولية و الإضافية.....65
الفرع الأول: الميزانية الأولية.....65
الفرع الثاني: حساب الميزانية.....66
الفرع الثالث: تحضير الميزانية الإضافية.....70
المطلب الثاني: إحصائيات ميزانية البلدية الخاصة بالإدماج.....71
الفرع الأول: إحصاء عدد المستفيدين من عملية الإدماج.....71
الفرع الثاني: ميزانية البلدية لسنة 2019.....71
الخاتمة:.....72
الخاتمة العامة:.....74
قائمة المراجع:.....78

الملخص:

إن الميزانية هي المرآة العاكسة عن الصورة الحقيقية للوضعية المالية لأي دولة كانت كونها تبين مختلف الإيرادات والنفقات التي تحددها الدولة بموجب القوانين المالية لكل سنة.

أما إدا اعتبرنا أن الميزانية أساس التنمية ، فإن البلدية هي النواة الأساسية لتجسيد هذه الميزانية وتطبيقها، لذلك فإن الدولة و السلك الاقتصادي أعطى أهمية بالغة للبلدية في تنمية مشاريعها التنموية وبرامجها الاقتصادية وذلك لما تكتسبه هذه الأخيرة من أولويات واستقلال مالي في التسيير وكذا دور هام في خدمة اقتصاد النفع العام .

فتجسد هذه الأهمية في السير الحسن لمختلف مصادر البلدية بموجب قوانين وتنظيمات، إذ تأتي المحاسبة العمومية بتقنياتها في تحصيل الإرادات طبقا للقوانين التي حددت كيفية مسكها.

الكلمات المفتاحية: الميزانية، المالية، الإدماج

Résume

The budget is the mirror that reflects the true picture of the financial situation of any country, as it shows the various revenues and expenditures that the state determines under the financial laws for each year.

If we consider that the budget is the basis of development, then the municipality is the main nucleus for the embodiment and application of this budget. Therefore, the state and the economic corps have given great importance to the municipality in developing its development projects and economic programs, due to the priorities that the latter acquires and financial independence in management, as well as an important role in serving public benefit economy.

This importance is embodied in the good conduct of the various municipal resources in accordance with laws and regulations.

Key word: The budget; financial

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر البطالة من اهم وأخطر الظواهر الاقتصادية التي جلبت انتباه كتاب الاقتصاد منذ سنوات بعيدة حيث كانت في مثالية تحد أساسي لمختلف المجتمعات أصبحت هذه الظاهرة اليوم محل اهتمام رجال السياسية، جاء الاقتصاد و المجتمع ككل ، خصوصا في العشرية الأخيرة ، لما لها من آثار سلبية - اقتصادية ، اجتماعية وسياسية على الفرد والمجتمع فزيادة عدد البطالين في مجتمع ما بمختلف مستوياتهم التعليمية يعني أن هؤلاء الأفراد ليس لديهم دخل و بالتالي هذا يؤدي إلى انتشار الفقرة الآفات الاجتماعية من سرقة ، قتل ، انتحار الخ من الافات التي تؤدي بالمجتمع إلى الأمير ولهذا فان كل الدول تسعى إلى إيجاد الحلول السريعة والفعالة من أجل الحد من البطالة وهذا من خلال تحديات اقتصادياتها و تطويرها بمختلف قطاعاتها النشطة من قطاع زراعي صناعي ....الخ

ومن بين هذه الدول الجزائر، نجد أنها بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية، لما لهذه الظاهرة من تأثير على نفسية المجتمع، و لقد وصلت إلى مستويات منخفضة خلال السبعينيات و بداية الثمانينات نتيجة الاستثمار المكثف الذي شجعته آنذاك الدولة، لتستأنف بعد ذلك منحنى تصاعديا أظهر جوانب بطالة جماهيرية مستديمة يصعب الحد من تفاقمها.

لكن الشيء الملفت للانتباه أن البطالة في الجزائر سجلت تراجعا محسوسا و انتقالا فريدا من نوعه، فبعدما كانت تقارب 30% في نهاية التسعينات و قد مثلت حوالي 17.7 % عام 2004 ، إلى أن وصلت إلى حدود 10 % سنة 2010 ، و هو الشيء الذي جعلنا نتساءل عن دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خاصة في مطلع الألفية الثالثة.

و لقد كانت سياسات التشغيل و مكافحة البطالة دوما و لازالت جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية ، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع و سبله للمواطن، و لا يتأتى إلا بفرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

ومما سبق يمكن صياغة **الإشكالية** الرئيسية للموضوع في السؤال التالي: -**إلى أي مدى ساهمت سياسات التشغيل في الجزائر في الحد أو التقليل من البطالة؟**

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم النظريات التي تناولت مشكلة البطالة؟
2. ما مدى فعالية مختلف التدابير التي اتخدتها الجزائر للتخفيف والحد من البطالة؟
3. ما مدى نجاح التجربة الجزائرية في ميدان تشغيل الشباب ومحاربة البطالة ؟

فرضيات البحث :من أجل تسهيل معالجة الموضوع نقوم باعتماد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: سياسة التشغيل لها القدرة على معالجة المشكلات الرئيسية التي تنجم عن البطالة.

الفرضية الثانية: تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى امتصاص جزء من البطالة.

الفرضية الثالثة: على الرغم من انتهاج الجزائر لسياسيات التشغيل إلا أن المشكل البطالة لازال مشغولا

.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع.
- الرغبة في التعرف على سير عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- إفادة الشباب وإحاطتهم بالمعلومات على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكيفية سيرها .

أهداف الدراسة:

- تشخيص ظاهرة البطالة .
- الوقوف على ظاهرة البطالة في الجزائر والإجراءات المتخدة للحد منها .
- الوقوف على إيجابيات وسلبيات سياسة التشغيل .
- محاولة معرفة آليات مكافحة البطالة و الوقوف على واقع و آفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة.
- معرفة أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل في الجزائر.

أهمية الدراسة:

-تنبع أهمية البحث من أهمية سياسات التشغيل و دورها الفعال و الذي لا يستهان به في التقليل من ظاهرة البطالة باعتبارها من بين المشكلات الأساسية التي زعزعت اقتصاديات العالم.

-.يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية ألا و هي البطالة، كما يسلط الضوء على مدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحل معضلة البطالة من خلال الإصلاحات و البرامج المعتمدة.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: كانت الدراسة بمؤسسة بلدية حاسي ماماش وذلك لمعالجة إشكالية البحث المتمثلة فيما **إلى أي مدى ساهمت سياسات التشغيل في الجزائر في الحد أو التقليل من البطالة؟**

منهج وأدوات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وللإلمام بجميع جوانب الموضوع اعتمدنا في دراستنا في شطرها النظري على المنهج الوصفي باعتباره منهجا مناسبا لموضوع البحث، اما في الشطر الميداني فقد اعتمدنا على استراتيجية دراسة حالة والتي قمنا بها من خلال دراسة استكشافية كان الهدف منها هو جمع البيانات حول موضوع الدراسة، وتدعيمها بمجموعة من الأدوات التي تعتبر المقابلة كأداة رئيسية منها.

مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مراجع مختلفة منها الكتب، والمجالات والرسائل، في الفصل النظري، أما في الفصل التطبيقي فقد اعتمدنا على أسلوب المقابلة الشخصية، والملاحظة لجمع المعلومات اللازمة.

صعوبات البحث:

- ضعف تجاوب المسئولين على القطاع مع الطلبة الباحثين في هذا المجال وتحفظهم حول المعلومات المتعلقة بالبطالة ا ولتشغيل في الجزائر

– صعوبة الحصول على المعلومات من المديرية.

- قلة المراجع حول هذا الموضوع حيث كان يتم الحصول عليا من الجامعات الأخرى.

الفصل الأول:
الطاقة وسياسة التشغيل في الجزائر

الفصل الأول: البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر

تمهيد :

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، حيث تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه العامل و هي تعرب عن خلال بني عرض العمل و الطلب عليه، فعندما يتجاوز عرض العمل الطلب يؤدي إلى نشوء أزمة بفعل وجود أفراد ال جيدون عمال أبدا، أما التشغيل فيشكل أحد أركان الهامة في النظرية الاقتصادية . و عليه سنحاول في هذا الفصل إعطاء بعض المفاهيم و التعاريف الاساسية للبطالة و سياسة التشغيل كما سنحاول التعرف أكثر على الطابع النظري لتحليل البطالة و سياسة التشغيل .

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة

المطلب الأول: ماهية البطالة وأنواعها

وجدت البطالة كظاهرة في المجتمعات الإنسانية سابقا و حاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، و قد شغلت البطالة حيزا كبيرا ا في التحليل الاقتصادي، من أجل ذلك ارتأينا في هذا المطلب، التطرق ألهم النظريات المفسرة للبطالة و الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل و المتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة و تفاقمها الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة يف هذا الصدد، كما لنا أن نلقي بشيء من التفصيل الأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاين.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

لعل من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي المعاصر تلك التي تقول بأن الاقتصاد، إذا تُرك حرا دون تدخل من الحكومة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي ندى بها و تبناها الاقتصاديون الكلاسيك منذ النصف الثاني من القرن الماضي و كانت محور للنقد الذي جاء به "جون مينارد كينز" فيما بعد وصاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية.

أما من المسلمات الكلاسيكية و النيو كلاسيكية في الدخل و العمالة و الإنتاج، من شأن أي زيادة في المستوى الجاري للإنتاج أن يؤدي بالضرورة إلى زيادة مساوية في الدخل القومي، و من ثم فان الزيادة في الدخل، ستخلق من خلال آليات السوق التنافسية، مستويات مطابقة تماما من الإنفاق الكلي، و من الناحية النظرية، فان هذه المسلمات قد وجدت تعبيرا لها من خلال ما يعرف بقانون" ساي" نسبة إلى الاقتصادي الكلاسيكي "جون باتيستساي."

وتعرف البطالة على أنها " عدد الآشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي1 "

"وأيضا هي حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه2 "

و قد عرفها المكتب الدولي للعمل في الملتقى الدولي الثامن عشر له سنة 1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطا لا كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية هي3 :

المعيار الأول " بدون عمل :" ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.

المعيار الثاني " متاح للعمل :" لكي يصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحًا للعمل يعني أن يكون قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الآفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة) أي بعد انتهاء الاستبيان (كالطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع دراسته، على سبيل المثال، كذلك الآفراد غير قادرين على العمل بسب بعض المعوقات) المرض، مسؤوليات عائلية ... الخ (، لأنهم من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة.

المعيار الثالث " يبحث عن العمل :" ينطبق على الآفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل : التسجيل في مكاتب التشغيل نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الآهل والآصدقاء....

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها مجموع الآشخاص بدون عمل و القادرين على العمل و الباحثين عنه أيضا.

الفرع الثاني: أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية أو الهنة.

- **البطالة الاحتكاكية:**[1]

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني .يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة .و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم .تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن وخريجي المدارس و الجامعات... الخ.

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

-الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح؛

-صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق؛

-التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

- **البطالة الهيكلية:**[2]

يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين:

-**العامل الأول:** يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.

---

[1] عاقلي فضيلة، **البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية(سياسة التشغيل في الجزائر)**، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة،ص 03

[2] محمد علي الليثي و آخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية،مصر، 1997 ، ص 257

-**العامل الثاني:** يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

- **البطالة الدورية:**[1]

تعرفها الأمم المتحدة بأنه نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة وتحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى ذروة في التشغيل فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأس مالي بصفة دورية .

- **أنواع أخرى من البطالة** :يلاحظ وجود أنواع أخرى من البطالة مثل:

➢ **البطالة المقنعة:**[2]

و هي حالة العمالة الناقصة كمًا أو نوعًا ،فالعمالة الناقصة كما هي حالة اشتغال الفرد أسبوعيا عددا من الساعات أقل من عدد الساعات الاعتيادي كما هو الحال في موظفي عدد من الدوائر الحكومية الذين لا يقضون في العمل الفعلي أكثر من أربع ساعات يوميا، و العمالة الناقصة نوعا هي حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته و خبراته، كما هو حال كثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا مثل العمل على سيارات الأجرة و نحوه انتظارا لعمل أفضل.

➢ **البطالة السافرة:**[3]

تعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل و لكنهم متعطلون و عاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، و البطالة السافرة تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنا بالطلب عليه، خاصة و إن قطاعات الاستيعاب في سوق العمل.

---

[1] خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل ، مجموعة النيل العربية، مصر، القاهرة ، 2005، ص 19

[2] منى الصحاوي، **اقتصاديات العمل**، القاهرة، مكتبة النهضة الشرقية، 1990 ، ص83

[3] .عاقلي فصيلة،مرجع سبق ذكره،ص 15

- **البطالة الجامدة:**[1]

وهي تمثل العاطلين الدائمين الذين لا يبحثون عن العمل حتى ولو كان موجودا، رغم أنهم قادرون عليه ،نجد ضمن هذا النوع من البطالة أغنياء الدول النامية الذين يعتمدون على فوائد أموالهم أو إيجارات عقاراتهم.

- **بطالة الفقر:**[2]

هي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، و الغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، و تسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو و التي يسودها الركود و ضعف التنمية كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية و لهذا تسمي هذه الدول"دول الإرسال" و الدول الموظفة لهذه العمالة "دول الاستقبال.".

- **البطالة الاختيارية:**[3]

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة و بعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.

المطلب الثاني: مقاييس البطالة وأسبابها

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم و التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية التي تعاني من آثار السلبية للبطالة تنعكس على الجانب الإجتماعي بالدرجة الأولى، على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقة البشرية التي تصنف ضمن الطاقات العاطلة. من هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث أسباب هذه المشكلة و الآثار المترتبة عليها سواء اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا، لأن هذه المشكلة لم تنتج عن سبب واحد بل من عدة أسباب.

---

[1] - ..مصطفى سلمان و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000 ، ص 237

[2] -محمد عزيز-محمد سالم الكعيبة، **البطالة مشكلة سياسية اقتصادية**، طبعة الأولى، دار الكتب الوطنية قاريونس، بنغازي، 1997 ، ص 142

[3] .علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها ، الدار الجامعية، مصر، ص30

الفرع الأول: مقياس البطالة

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها لبيان حجم المشكلة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة. ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي و العلمي، فانه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة، هما المقياس الرسمي و المقياس العلمي لها كما يلي:

- **المقياس الرسمي للبطالة[1]:**

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين الى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة.

أي أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

و على الرغم من بساطة هذا المقياس و اتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، و هو المقياس الذي سوف يتم الاعتماد عليه لأنه هو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، و كذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، و في داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

- **المقياس العلمي للبطالة:**

وفقا لهذا المقياس، فان العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا

[1] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها ، الدار الجامعية، مصر، ص ص :10-14

كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل ، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، و في هذه الحالة، يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي،ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

يتم حساب معدل البطالة كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{إنتاجية متوسطة فعلية}}{\text{إنتاجية متوسطة محتملة}}$$

وتعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسط للإنتاجية في ما بين قطاعات المجتمع. متوسط الإنتاجية الذي يتم تحقيقه فعلا.

الفرع الثاني : أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر بل إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى و تتنوع بين الأسباب الاقتصادية و أخرى اجتماعية و أخرى سياسية و يمكننا تقسيمها على النحو التالي[1]:

أولا: الأسباب الاقتصادية

- **في الدول المتقدمة:**

- تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة أنها بدأت تنشأ مع نشوء و نمو الصناعة و التقدم الصناعي، و قد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العلمية و التكنولوجية؛
- البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العالية و هذا تم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها، حتى عم أرجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تؤديه العمالة البلدان الأم لهذه الصناعات مما أدى إلى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان و ارتفاع نسب البطالة؛

[1] هايلي عبد المولى طشطوش، البطالة-المسببات و الآثار/رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج، ملتقى دولي:إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر ،ص 04

- بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن الربح الكثير بأقل عمالة ممكنة مما دفع كثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعيا أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري.

➢ **في الدول النامية:**

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية ؛
- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية ؛
- فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف ؛
- ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيدي العاملة ؛
- تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية و التي دفعتها إلى سياسات التقشف ؛
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

- ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصاديات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل؛
- الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول و التي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل؛
- تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة و بالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.

ثالثا: الأسباب السياسية

- تلعب الظروف و الأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات؛
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء و يتعطل من هم أقدر و أكفاء على تولي الوظائف؛
- استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لأبناء الوطن؛
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر ؛
- تباين التوزيع السكاني فاغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.

الفرع الثالث: آثار البطالة

إن للبطالة من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي لا يمكن إهمالها فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي و الترابط الاجتماعي

أولا: الآثار الاقتصادية[1] :

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل ،من جراء تعطل إعداد من العاملين عن العمل و الإنتاج ؛
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لان الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده، والإنتاج مرتبط بالعمل؛
- تكلفة إعالة العاطلين و تختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان و اختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل؛

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 05

- خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل؛
- انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة .

ثانيا: الآثار السياسية[1]

تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي و الأمني العام إلى تداعيات خطيرة و منها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية و النزاهة.

- البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف و الإرهاب؛
- تؤدي بالشخص العاطل إلى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب دولة العدو؛
- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية للبحث عن عمل ؛
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة و تغيير الحكومات فيها؛
- ضعف الوحدة الوطنية و ضعف الشعور الوطني و الانتماء و اللامبالاة.

[1] أسامة السيد عبد السميع، الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009، ص 53

المبحث الثاني:ماهية سياسة التشغيل

المطلب الأول :مفهوم التشغيل و أنواعه

الفرع الأول :مفهوم التشغيل

كغيره من المواضيع ذات المداخل المختلفة وذات الأهمية المتعددة الأوجه أسال موضوع التشغيل الحبر الكثير منذ بدأ الباحثون يدركون أهميته ويسلطون الضوء عليه، لذلك فقد تغيرت النظرة للموضوع تبعا لتطور الفكر السوسيو اقتصادي، وهذا ما ندركه حين نحاول تتبع مسار موضوع التشغيل[1].

- **المفهوم التقليدي للتشغيل:**

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه " تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين " غير أن هذا التعريف يتميز بنوع من القصور وعدم الدقة من حيث كونه لا يحدد الشروط أو الاختصاصات الواجب توفرها في العامل ولا الجوانب الأخرى التي تخص المؤسسات المستخدمة والمكونة للعامل المؤهل.

- **المفهوم الحديث للتشغيل:**

التشغيل بمفهومه الحديث لا يحمل معنى مناقض للبطالة، كما أنه لا يتضمن معنى العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل و توجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، جامعة أكلي محند أولحاج .بالبويرة، 2012 ، ص 40

كما يقصد بالتشغيل بمعناه الشمولي والحديث"استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية، الإدارية ،التجارية أو الخدماتية، فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة."

ومن هذا المنطلق يمكن لنا تحديد مفهوم دقيق للتشغيل معتمدين في تحليلنا على مفاهيم مركزية على غرار استعمال قوة العمل التي تتعارض مع البطالة، فالتشغيل هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مع ضرورة مشاركة الشخص في العمل بشكل فعال في ظل ضمان حقه في تطوير مؤهلاته وحقه في الامتيازات المترتبة عن مساره المهني وكل ذلك في ضوء ما تحدده النصوص القانونية.

الفرع الثاني:أنواع التشغيل

للتشغيل أنواع متعددة منها[1]:

***التشغيل المباشر** :ويعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشح لهذه الوظائف.

***التشغيل المؤقت** :احد أشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كان يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه و بين الهيئة المستخدمة .

المطلب الثاني:تعريف سياسة التشغيل و أسسها.

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من

[1] رواب عمار و غربي صباح، التكوين المهني و التشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بسكرة،
73 ص ، .2011

سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص عمل و ذلك بوضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل

الفرع الأول:تعريف سياسة التشغيل:

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين :[1]

سياسة: وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية و التدابير التنظيمية.

التشغيل: وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

سياسة التشغيل: إنها مجمل التشريعات و القرارات الحكومية و الاتفاقيات الثلاثية الأطراف) الحكومة،أصحاب الأعمال،العمال(الهادفة إلى التنظيم و وضع الضوابط و المعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها و تعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية .[2]

كما يشير مفهوم سياسات التشغيل إلى " مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أداءه و التقليص من الاختلالات التي يمكن أن يبرز أو يظهر في هدا السوق[3] .".

*كما يقصد بعملية التشغيل استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أو الإدارية أو التجارية أو الخدماتية، فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم وظاهرة البطالة والتي من أسبابها النمو المتراكم لقوة العمل، يقابله طلب ضعيف على اليد العاملة ، فخلق فرص العمل

---

[1] سميحة يونس، خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل،مذكرة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2007،بسكرة ص76

[2] مصطفى يوضياف، **تحديات التشغيل في أسواق العمل،خدمات التشغيل العامة و تعزيز التشغيل على المستوى المحلي**، 30 نوفمبر -3ديسمبر2008،

.منظمة العمل الدولية،المركز الدولي للتدريب، ص09

[3] دحماني محمد أودريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**،محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012 ، ص 71

و تحقيق التشغيل الكامل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول ومن أجل ذلك فإن جل الخطط التنموية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل لكل طاقات المجتمع بجميع فئاته، ولذلك عممت الحكومات على تطبيق استراتيجيات تنموية وسياسات تشغيلية لضمان الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد البشرية، ولهذا تعرف سياسة التشغيل على أنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه .[1]

[1] http://iefpedia.com/arab/?p=31675,12/02/2015,13 :00.

الفرع الثاني: أسس سياسة التشغيل

يمكن إجمال أسس التشغيل فيما يلي:

- **التشغيل الكامل** :ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد و الأشخاص في العمر الإنتاجي و القادرين على العمل والراغبين فيه و الذين لا عمل لهم.[1]

كما عرف التشغيل الكامل بأنه يعني مفهومه الواسع، استعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها طبعا العمل[2] .

-و قد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122 التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 1964/06/17 و التي اعتبرته هدفا أساسي حيث نصت التوصية على ما يلي :توفير العمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عن عمل.

التشغيل الإنتاجي[3] :لقد قرر الميثاق الوطني 1986 ما يلي:

أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فائدة ملموسة و لا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل و العمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية إذ انه يؤدي إلى زيادة الثروة المالية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجيه التشغيل نحو الأعمال المنتجة وهذا ما تتبناه أيضا مؤتمر منظمة العمل الدولية في 17 جوان 1964 أن تكون الأعمال المتوفرة أعمال منتجة بقدر الأماكن.

التشغيل المستمد من حرية الاختيار[4] : يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر :أن لجميع البشر بعض النظر

[1] رواب عمار و غربي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 68

[2] jacques généreux, introduction à la politique économique, 3eme édition de seuil , pris, 1990, p 90.

[3] رواب عمار و غربي صباح، مرجع سبق ذكره ص69

[4] رواب عمار و غربي صباح، مرجع سبق ذكره ص69

عن الجنس أو العقيدة أو النوع الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية و الروحية بحرية وكرامة في ظل اقتصادي وفرص متساوية.

المطلب الثالث:أهدافها و أنواعها.

الفرع الأول:أهداف وأنواع سياسة التشغيل

أولا: أهداف سياسة التشغيل

على أرض الواقع، وفي هذا الإطار فإنه يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي :[1]

- توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل؛
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي؛
- الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد؛
- تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه؛
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها ؛
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء ؛
- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بكل دولة.

ثانيا :أنواع سياسة التشغيل

يمكن تقسيم سياسات سوق العمل إلى تدابير **سلبية** وأخرى **إيجابية** .وتشمل الأولى تحويلات المداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل إعانات البطالة

[1] .فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص 48

والتعويض عن التقاعد المبكر .وتشمل الثانية مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب وفقا لاحتياجات سوق العمل، والخلق المباشر للوظائف، وإعانات الاستخدام، والأشغال العامة، ومساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم، وتدابير تشجيع الحراك .وبصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر إيجابية البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل. [1]

لقد دعت كثيرا من المؤسسات في السنوات الأخيرة مثل(**منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي OCDE**) **إلى** زيادة استعمال السياسات الإيجابية لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بالإنصاف والكفاءة. فأفقر العمال وأقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة وتكون مهاراتهم محدودة، وكانت هذه السياسات شائعة بوجه خاص خلال الفترات التي شهدت تزايدا كبيرا في البطالة واستمرارها لأجل طويل، ومن الأسباب الأساسية للفقر في البلدان الصناعية استمرار البطالة لفترة طويلة مما يؤكد أهمية الأخذ بسياسات إيجابية .والعلاقة المباشرة بين الفقر والبطالة هي الأساس الذي تقوم عليه حجة الإنصاف وفي كثير من البلدان النامية لا يتحمل الناس البقاء بدون عمل ويضطرون إلى البحث عن نشاط اقتصادي في القطاع غير المنظم، وهناك نسبة كبيرة من الشباب بين العاطلين في هذه البلدان ومن المتعلمين ينتمون إلى أسر ذات مستوى مادي مناسب وهم يبحثون عن وظائف مستقرة في القطاع العام أو في الشركات الكبيرة التي كثيرا ما تكون مملوكة لأجانب وقد يستغرق ذلك مدة طويلة يعتمدون خلالها على المساعدة التي تقدمها لهم أسرهم.

ويؤخذ بالسياسات الإيجابية لسوق العمل كذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة، وذلك لأنها قادرة على تصحيح أوجه الفشل المفترضة في سوق العمل، ذلك أنه من الممكن أن تحول هذه السياسات دون الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور والناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد .فالسياسات الإيجابية لسوق العمل يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على سوق العمل بالإبقاء على حجم القوة العاملة خلال الفترات التي ترتفع فيها نسبة البطالة، فبرامج التدريب يمكن أن ترفع من إنتاجية العمال المستهدفين كما أن خدمات التوظيف

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011 مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،ورقلة،ص192

يمكن أن تحسن من عملية الاختيار الملائم من خلال إعادة تخصيص العمال والكشف على العاملين، ومن شأن الخلق المباشر للوظائف أن يحدث نوعا من الاستقرار كما أن التدريب وحوافز الحركة وغيرها من خدمات التوظيف من شأنها تقليل الإختلالات البنيوية عن طريق تحسين التناسب بين الوظيفة وشاغلها، كما تؤدي السياسات الإيجابية كذلك إلى زيادة مستوى المهارات والإنتاجية .ويمكن لهذه السياسات أن تيسر عملية التكيف الاقتصادي البنيوي (التحولات بين القطاعات، الخصخصة، دورات الأعمال، متطلبات إعادة تكوين المهارات .....الخ .)ويتفاوت أثر السياسات المختلفة على سوق العمل ولكن من الناحية العملية فإن برامج محدودة هي التي تستهدف المتعطلين لفترة طويلة من أجل ربطهم على نحو أكبر بالقوة العاملة، والهدف الأساسي لجميع البرامج هو تشجيع إعادة توظيف الأشخاص العاطلين، بينما يمكن أن يكون لبعض البرامج، مثل الأشغال العامة، هدف اجتماعي قوي ونفع اقتصادي للمجتمع، وفضلا عن ذلك، فإن السياسات الإيجابية يمكن أن تحسن من العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة عن طريق تحقيق الاستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقصية وبإزالة الاختناقات في سوق العمل خلال الفترات التصاعدية .

الفرع الثاني : برنامج الإدماج الإجتماعي لحاملي الشهادات

أولا: لحاملي الشهادات

و يسمى بجهاز منحة الإدماج لحاملي الشهادات PID : [1]

- هذه المنحة هي عبارة عن التسمية الجديدة لبرنامج عقود ما قبل التشغيل موجه لإدماج
- الشباب المتحصل على شهادات جامعية و التقنيون الساميون الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.
- وضع الجهاز حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم **08-127** المؤرخ في **30** أفريل **2008** .

المستفيدون من هذا الجهاز خريجو الجامعات، الحائزين على شهادة تقني سامي الذين تتراوح أعمارهم ما بين **19** و **35** سنة، تحدد مدة الإدماج بسنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط في جميع القطاعات (الإداري، الاقتصادي، القطاع العام و الخاص).

- يتقاضى المستفيد من الجهاز منحة لحاملي شهادات التعليم العالي قدرها: **10.000** د.ج /شهريا خام، التقنيون الساميون **8.000** د.ج /شهريا خام.
- يتم إمضاء العقد بين مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، المستفيد من العمل والهيئة المستخدمة.

ملاحظة:

تم تحويل برنامج حاملي الشهادات إلى وكالة الوطنية التشغيل في 31 نوفمبر 2019.

ثانيا: برنامج الإدماج الاجتماعي لغير حاملي الشهادات

ويسمى جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي DAIS : [2]

وضع الجهاز حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: **09-305** المؤرخ في **10** سبتمبر **2009** .

- موجه هذا الجهاز إلى كافة شرائح المجتمع بمختلف المؤهلات والشهادات أو بدون مؤهلات مع اشتراط التسجيل لدى البلدية المقيم بها؛
- المعنيون بهذا الجهاز هم الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين **18** و **40** سنة والذين من خلال إدماجهم في عالم الشغل يتحسن مستوى معيشتهم بابتعادهم عن عالم البطالة واكتسابهم لقيم معنوية وذاتية؛

---

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 23 الصادرة بتاريخ 04 ماي 2008 ص 03.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 54 الصادرة بتاريخ 16 سبتمبر 2009 ص 12.

- مدة الإدماج بسنة واحدة (**01**) قابلة للتجديد مرة واحدة فقط؛
- يتقاضى المستفيد من الجهاز منحة قدرها **6.000** د.ج /شهريا خام، يهدف هذا الجهاز إلى توظيف الشباب البطال في مناصب شغل مؤقتة؛
- يتم إمضاء العقد بين مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، المستفيد من العمل والهيئة المستخدمة.

الفرع الثـــاني:
الإطار النظري لميـــزانية البلدية

الفصل الثاني: الإطار النظري لميزانية البلدية

تمهيد:

إن الميزانية هي المرآة العاكسة عن الصورة الحقيقية للوضعية المالية لأي دولة كانت كونها_تبين مختلف الإيرادات والنفقات التي تحددها الدولة بموجب القوانين المالية لكل سنة.

أما إدا اعتبرنا أن الميزانية أساس التنمية ، فإن البلدية هي النواة الأساسية لتجسيد هذه الميزانية وتطبيقها، لذلك فإن الدولة و السلك الاقتصادي أعطى أهمية بالغة للبلدية في تنمية مشاريعها التنموية وبرامجها الاقتصادية وذلك لما تكتسبه هذه الأخيرة من أولويات واستقلال مالي في التسيير وكذا دور هام في خدمة اقتصاد النفع العام .

فتجسد هذه الأهمية في السير الحسن لمختلف مصادر البلدية بموجب قوانين وتنظيمات، إذ تأتي المحاسبة العمومية بتقنياتها في تحصيل الإرادات طبقا للقوانين التي حددت كيفية مسكها والوثائق الواجب توفرها من أجل الإحاطة بهذا الموضوع بكافة الجوانب.

المبحث الأول: إعداد وتقديم ميزانية البلدية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لميزانية البلدية

الفرع الأول: مفهوم ميزانية البلدية

يمكن لنا تعريف ميزانية البلدية على أنها جدول تقديرات والإرادات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص و إدارة يسمح بسير مصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار " [1]

وأيضا يمكن تعريفها على أنها هي عبارة عن تقديرات خاصة بإرادات ونفقات البلدية خلال السنة، فبذلك تحدد الميزانية بوضوح سياسة البلدية المالية ومشروعاتها خلال سنة قادمة وهذا ما يميزها عن الحساب الإداري الذي يظهر الإرادات والنفقات في السنة الماضية.

بالإضافة إن ميزانية البلدية هي عبارة عن صورة مصغرة عن الميزانية العامة فهي ميزانية تقديرية للإرادات والنفقات البلدية ، إلا أن ميزانية البلدية لها سلطة مختصة تتمثل في الوالي أو نائب عنه الذي يقوم بالمصادقة عليها ، كما من خمسة وثائق ميزانياتية مفصلة ومعرفة كما يلي: [2]

- الميزانية الأولية:

هي الوثيقة الأساسية فهي تحتوي على تقديرات الايرادات لسنة مدينة وتعد قبل السنة المالية 31 أكتوبر

- الاعتماد المالي المسبق: ويكون قبل إعداد الميزانية الإضافية ويسوى بالميزانية الإضافية.
- الميزانية الإضافية:

هي وثيقة تعديلية وتكميلية للميزانية الأولية وهي عبارة عن ميزانية ترحيل نتائج الميزانية السابقة التي تظهر في الحساب الإداري.

- الترخيص الخاص: في حالة ظهور إيرادات جديدة بعد المصادقة على الميزانية الإضافية يمكن للمجلس أن يوجه هذه الاعتمادات عن طريق ترخيص خاص يصادق عليه من طرف السلطة الوصية ويسوى بالحساب الإداري.

الحساب الإداري: هي الإرادات و النفقات الحقيقة التي قامت بها المؤسسة.

الفرع الثاني:التصويت على الميزانية وأقسامها

أولا: مرحلة التصويت والمصادقة

- **مرحلة التصويت:**

[1] للمادة 176 من القانون البلدي رقم 11 -10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلدية.
[2] مرزوقي عمار، تحضير وتنفيذ ميزانية البلدية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثاني، ديسمبر 2012، ص99

كما ذكرنا سابقا أنه يتم التصويت على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تفيدها، وكذا يصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية التي تنفذ بها.

وللإيضاح تقدر مشروعات الميزانية الأولية والإضافية للمجلس الشعبي بعد تحضيرها مرفوقة بتقرير التقديم المسمى بدفتر الملاحظات خلال دورات المجلس الشعبي بعد تحضيرها خلال دورات المجلس عموما. كما يستدعى المجلس الشعبي البلدي للفحص والتصويت على الميزانية الأولية خلال الشهر الأول من الثلاثي الرابع من السنة التي تسبق تطبيقها.

يجب التصويت على الميزانية البلدية على التوازن بين الإيرادات والنفقات ولكن عندما يصوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة فإن الوالي يرجعها خلال 15 يوما التي تلي استلامها إلى الرئيس الذي يطرحها من جديد للمداولات على المجلس الشعبي البلدي وذلك في مدة 10 أيام إذا صوت عليها بدون توازن يتولى الوالي رفضها تلقائيا.

- **مرحلة المصادقة:** بعدما يصوت على مشروع الميزانية من طرف المجلس الشعبي البلدي تكون قابلة للتنفيذ وذلك بعد 15 يوما من تاريخ إيداعها لدى السلطة الوطنية، ولكن هناك استثناءات وتتمثل في المداولات والميزانيات والحسابات التي تنفذ إلا بعد المصادقة عليها.

تتم المصادقة على المصادقة على المشروع الميزانية وتصبح بذلك قابلة للتنفيذ إبتداء من الفاتح جانفي أما إذا لم تضبط ميزانية البلدية نهائيا وليس ما قبل بدأ السنة المالية ، تستمر في إنجاز الإيرادات والنفقات العادية المسجلة في السنة المالية الأخيرة حتى يصادق على الميزانية الجديدة

الوالي هو الذي يمارس الوصايا على جميع البلديات في حدود إقليم الولاية كما ينص عليه القانون البلدي على أن لا تنفذ المداولات التي تتنازل الميزانيات إلى بعدما يصادق عليها الوالي.

الفرع الثاني: المحاسبة البلدية

تقدم حسابات السنة المالية السابقة من الرئيس المجلس الشعبي البلدي قبل التداول على الميزانية الإضافية للسنة الجارية؛ يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي الحوالات ويصدر سندات التحصيل وفي حالة رفض المجلس الشعبي البلدي القيام بإعداد حوالة قصد تغطية نفقة إجبارية أو إصدار سند تحصيل، يتخذ الوالي قرار يحل محل إصدار حوالة أو سند التحصيل رئيس المجلس الشعبي البلدي طبقا للتشريع الساري المفعول

تعتبر منجزة عند نهاية السنة المالية :[1]

* كل النفقات المأمورة بدفعها و المعترف بصحتها.
* كل الإرادات التي كانت موضوع إصدار سندات التحصيل.

تتولى الخزينة العمومية تغطية حاجيات خزينة البلديات، تحصيل الإرادات وتقديم تسبيقات على الإرادات الجبائية و الأحكام المحددة في قانون المالية وطبقا للاجرائات المحددة بموجب تنظيم.

يمارس مهام أمين خزينة البلدية محاسب عمومي معين طبقا للتنظيم.

يتولى أمين الخزينة العمومية تحصيل الإرادات وتصفية نفقات البلدية ، وهو مكلف وحده وتحت مسؤوليته بمتابعة تحصيل مداخيل البلدية وكل المبالغ العائدة لها وصرف النفقات المأمور بدفعها .

[1] بالاعتماد على معلومات مقدمة من المصلحة

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي ماعدا الحالات المستثناة بموجب القوانين والتنظيمات، بإعداد جميع جداول الرسوم والتوزيعات الفرعية و الكشوف الموجهة لأمين خزينة البلدية قصد تحصيلها، وتكون هذه الكشوف نافدة.

ثانيا: الأقسام **الخاصة بميزانية البلدية**

تنقسم ميزانية البلدية إلى قسمين:[1]

- **قسم التسيير؛**
- **قسم التجهيز.**

ينقسم كل قسم إلى إرادات ونفقات متوازنة وجوبا يقتطع من إرادات التسيير مبلغا يخصص لتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار

ثانيا: التصويت على الميزانية وضبطها

يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس مجلس الشعبي البلدي، إعداد مشروع الميزانية، يقدم رئيس مجلس المجلس الشعبي البلدي مشروع الميزانية أمام المجلس للمصادقة عيه.

يصوت المجس الشعبي البلدي على ميزانية البلدية وتضبط وفقا للشروط المنصوص عليها:

- ✓ يصوت على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق تنفيذها؛
- ✓ يصوت على الميزانية الإضافية 15 يونيو من السنة المالية التي تنفذ فيها.

ملاحظة:

- يمكن إجراء تحويلا من باب إلى باب داخل نفس القسم عن طريق المداولة؛
- يمكن إجراء تحويلا من مادة إلى مادة بموجب قرار؛
- لا يمكن المصادقة على الميزانية إلا إذا كانت متوازنة الإرادات والنفقات؛
- عندما يترتب على الميزانية البلدية عجز فانه يجب على المجلس الشعبي البلدي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لامتصاصه وضمان توازن الميزانية الإضافية , و الم يتخذ إجراءات تصحيحية الضرورية فانه يتم اتخاذها من الوالي الذي يمكنه بإذن امتصاص العجز للسنتين الماليتين أو أكثر .

إذا لم تضبط ميزانية البلدية نهائيا لسبب ما ، قبل بدأ السنة المالية ، تستمر العمل بالإرادات و النفقات العادية المقيدة في السنة المالية السابقة إلى غاية المصادقة عليها.

تعد ميزانية البلدية ويتم تنفيذها إلى غاية:

- ✓ 15 مارس من السنة المالية الموالية بالنسبة لعمليات التصفية ودفع النفقات؛
- ✓ 31 مارس بالنسبة لعمليات التصفية المداخل وتحصيلها ودفع النفقات؛

[1] المادة 179 من قانون البلدية، المرجع سبق ذكره.

يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي، عند نهاية الفترة الإضافية للسنة المالية، الحساب الإداري للبلدية ويعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة.

وتتم المصادقة على الحساب الإداري وإعداد حساب التسيير وكذا التقريب الدوري للكتابات طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

المطلب الثاني: المفهوم مراحل إعداد الميزانية

الفرع الأول: مراحل إعداد الميزانية

تتميز عملية إعداد ميزانية البلدية بمراحل وإجراءات معينة حيث تصبح هذه الميزانية نهائية بحيث تكون هذه المراحل متعاقبة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا:مرحلة التحضير

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحضير الميزانية بمساعدة الهيئة التنفيذية وفي الحقيقة وفي هذه المرحلة تنقسم بدورها إلى قسمين:

- **جمع المعلومات:** تكون التوقعات و التقديرات التي على أساسها تبنى الميزانية على أساس الجداول والمعلومات التي يتم تجميعها من طرف مصالح البلدية ولجنة الإدارة المالية بتدخل مصالح خارجية مثل القابض البلدي حيث يتم جمع المعلومات المتعلقة بالإيرادات والمعلومات المتعلقة بالنفقات كل على حدى.
- **إعداد المشروع:** بعد جمع المعلمات وتقديم الإيرادات توزع الاعتمادات على أقسام الميزانية حيث تعطى الأولوية لقسم التسيير أما بالنسبة لقسم التجهيز والاستثمار فيكون اختيار البرامج على أساس اقتراحات من اللجان والمصالح البلدية ومن تم يتم إعداد المشروع بإشراف لجنة الإدارة والمالية ويقدم المشروع في شكل دفتر ملاحظات.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لإعداد وتنفيذ ميزانية البلدية

- المطلب الأول :مرحلة إعداد ميزانية البلدية

يتعلق هذا الجانب بتقنيات تسير الميزانية المحلية وتثمين الممتلكات التابعة للبلدية هذه الأخيرة بصفتها جماعة محلية فاعدية يجب عليها أن تتكفل بمهام الخدمة العمومية وان تلبي الحاجة الأساسية للمواطنين المقيمين في إقليمها لذلك لها نفقات واجبة الدفع فينبغي عليها أن تزود بموارد مالية من اجل تغطية نفقاتها.

تعتبر ميزانية البلدية كشف توقعات خاص بالنفقات والإيرادات للبلدية وهي أيضا جدول ترخيص وتسير يسمح بالسير الحسن لمصالح البلدية وهذا ما سنتلمسه في عملنا التطبيقي هذا.

الفرع الأول: مرحلة جمع المعلومات

تعد هذه المرحلة أهم مرحلة حيث وتحت إشراف الآمين العام للبلدية يقوم رئيس مديرية المالية والوسائل وبالتنسيق مع جميع المديريات التابعة للبلدية بجمع وإحصاء جل المعلومات المتعلقة بمتطلبات كل مديرية على حدا وإعداد التقارير المالية بالاستناد على نفقات وإيرادات آخر حساب إداري(N-1) تم إعداده مع أخذ الاعتبار النفقات الطارئة المحتمل وقوعها خلال السنة الموالية مستندا على:

- برامج التمويل للسنة المقبلة (احتياجات المصالح المختلفة) ؛
- مخطط الأشغال و الترميمات المزمع القيام بها؛
- مخططات التجهيز بالمعدات الخفيفة ولوازم العمل؛
- تطور الأسعار والأجور (تدخل القوانين لرفع الأجور) ؛
- مخططات التوظيف وحركة العمال المرتقب حدوثها (التقاعد النقل الانتداب الترفية ..... الخ)؛
- احصاء البرامج التنموية المزمع تجسيدها خلال السنة المالية الخاصة بالميزانية؛
- كل المعلومات ترفق مع تقرير المفصل.

الفرع الثاني:إيرادات وتجهيز ميزانية البلدية

أولا: إيرادات ميزانية البلدية

بالاستناد إلى الحساب الإداري لأخر سنة مالية(N-1) وكذلك سندات التحصيل للسنة المالية الجارية (N) TITRE DE RECETTES نقوم بعملية التوقعات للإيرادات المحتمل تحصيلها خلال السنة المالية(ن $_{+}$1)غير أن هناك ايرادات لاتدخل ضمن التوقعات ولكنها ايرادات حقيقية يجب تحصيلها اجباريا ونذكر منها:

- ✓ الايرادات الخاصة بالعقارات (المساكن المجلات التجارية المحلات المهنية والآسواق المغطاة، الاسواق

الجوارية .الخ) وكل ما من شانه إضفاء وتثمين ممتلكات البلدية حيث تعد قائمة للجميع العقارات وممتلكات البلدية وبالتنسيق مع امين الخزينة(المحاسب العمومي)مؤشرة من قبله يتم فيها احصاء المداخيل بصفة عامة ودون استثناء للسنة الموالية؛

- ✓ البطاقة الجبائية (FICHE DE CALCUL) المرسلة من قبل المديرية العامة للضرائب تشمل جميع الموارد

الجبائية للبلدية ؛

- ✓ الإعانات المالية المرسلة من طرف الولاية الجولة بصفة سنوية إلى حساب البلدية وهي:

- إعانة معادلة التوزيع subvention du préquation موجهة لتغطية النفقات الإجبارية (الآجور و نفقات غاز ماء الكهرباء تامين العتاد والمنقولات) ؛
- منح نقص القيمة الجبائية ؛
- إعانات الخاصة بالمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة تحمل طابع التخصيص ؛
- إعانات صيانة العتاد المدرسي تحمل طابع التخصيص؛
- إعانات الإطعام المدرسي، تحمل طابع التخصيص ؛
- إعانات صيانة المدارس الابتدائية تحمل طابع التخصيص.

كل إعانة تحمل طابع تخيص يعني لا يمكن استغلالها او تحويلها واستعمالها في اغراض اخرى بعد جمع المعلومات وإدراج جميع الإعانات كإيرادات في ميزانية البلدية نقوم بتقسيمها على جميع الآبواب والمواد الخاصة بنفقات قسم التسيير.

ثانيا: **قسم التجهيز**

القيام بأفتطاع 10 % من قسم التسيير وتوجيهها إلى قسم التجهيز لتجسيدها في شكل مشاريع تنموية ممونة من ميزانية البلدية.

المطلب الثاني: دراسة مشروع الميزانية

بعد اعداد الميزانية يتم دراستها رفقة الآمين العام للبلدية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية للبلدية المكونة من منتخبين حيث يتم مناقشة اقسام الميزانية باب بباب ومادة بمادة والاتفاق على المشاريع التنموية المزمع تجسيدها خلال هذه السنة وابناء الاقتراحات والاراء لتقليص النفقات او ادراج ايرادات لم تدرج ضمن الميزانية لتفادي حدوث أي عجز محتمل.

الفرع الأول: التصويت على الميزانية

بعد دراسة مشروع الميزانية تقدم إلى المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليها مرفوقة بالوثائق التالية:

-دفتر الإيرادات والنفقات.

-دفتر الملاحظات : دفتر البرامج التنوية.

-قائمة الاسمية للعمال.

-البطاقة الجبائية ومقررات الإعانات الممنوحة.

-قائمة حضيرة البلدية.

وبعد هذا العمل المكلف والمعقد يقوم ايضا أعضاء مجلس الشعبي البلدي بعملية دراسة ومنافشة التقديرات المالية وله حق في اقتراح تعديلات وطرح كل أسئلة و الإنشغالات التي تمس السياسة العامة للبلدية.

بعد مصادفة أعضاء المجلس الشعبي البلدي على الميزانية ترفق بالوثائق السابقة بالإضافة إلى مداولة تدرج فيها المجاميع النهائية للاعتمادات الخاصة بالنفقات والإيرادات و ترسل الى الجهة الوصية اللمصادقة عليها وهذا قبل تاريخ 10/31.

الفرع الثاني :المصادقة على الميزانية

كون بلدية مستغانم تقدر قسمتها اكثر من 200 الف نسمة فاعتماد المصادقة عليها يتم من طرف والي الولاية حيث ترسل له عن طريق رئيس الدائرة.

حيث تتم المصادقة على الميزانية في أجل شهر واحد وفي حالة تسجيل ملاحظات وأخطاء تعاد إلى المجلس الشعبي لتصحيح والتعديل الملاحظات المدرجة عن طريق برقية رفض مؤقت موصي عليها باسم رئيس المجلس الشعبي البلدي وبعد التصحيح تعاد إلى الوصاية(الوالي)للمصادقة عليها.

بعد المصادقة عليها تتحول من مشروع ميزانية الى ميزانية حقيقية قابلة للتنفيذ حيث يتم إرسال نسخ منها إلى المراقب المالي وأمين الخزينة المختصين إقليميا للمراقبة والتنفيذ كل في اختصاصه.

المطلب الثالث :دراسة ميدانية لميزانية 2019

تنقسم ميزانية البلدية إلى قسمين هما قسم للتسيير و قسم للتجهيز نتطرق إليهما فيم يلي:

الفرع الأول : قسم التسيير

أولا: الإيرادات

جدول رقم 2-1 :يمثل إيرادت قسم التسيير

تقديرات الميزانية الإضافية	884.047.317.30 دج
الترخيصات الخاص	66.222.677.80دج
مجموع التقديرات	950,269.955.10 دج
الإنجازاته	1.095.441.143.89دج

المصدر : المصلحة الاقتصادية للبلدية من خلال عرض هذه النتائج نجد أن نسبة إنجازات الإيرادات مقارنة

بتقديراتها قد تجاوزت 115,28 %إذ تقدر النسبة الزائدة ب 15,28 %وتمثل مبلغ 145.171.148.79 دج

الشكل رقم 2-1 يمثل انجازات الإيرادات حسب طبيعته

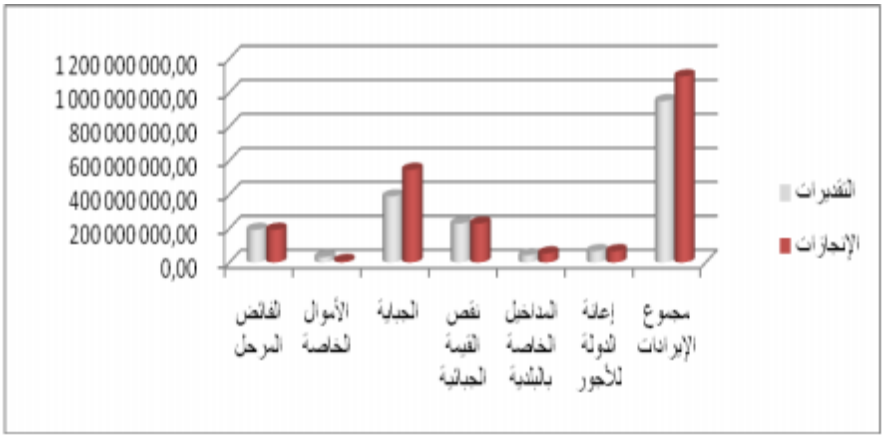

المصدر : المصلحة الإقتصادية للبلدية

الجدول رقم 2-2 يمثل للإيرادات حسب الأبواب

باب	التعيين	التقديرات	التحديدات	الإنجازات	النسبة
900	المصالح المالية	198.633.050.030	199.532.950.030	199.532.950.030	%100,45
901	أجور و أعباء المستخدمين الدائمين	76.222.051.80	81.790.524.33	81,790.524,33	%107,31
902	وسائل و مصالح الإدارة العامة	487.500.00	818.435,20	818.435,20	%167.88
903	مجموعة العقارات و المنقولات	300.00	36.600.00	36.600.00	%12200.00
904	الطرق	11.000.400.00	12.769.830.16	12.769.830.16	%116.09
905	الشيكات	200,00	122.850.00	122.850.00	%61425.00
10	المصالح الإدارية العمومية	200.00	00.00	00.00	%0.00
13	المصالح الاجتماعية المدرسية	195.500.00	510.000.00	510.000.00	%260.87
14	الشباب و الرياضة و الثقافة	12.600.00	31.300.00	31.300.00	%248.41
20	المساعدة الاجتماعية المباشرة	30.999.996.00	9.040.000.00	9.040.000.00	%29.16
31	الأملاك الخاصة بالبلدية(المنتجة للمداخيل)	14.734.924.00	163.373.046.00	163.373.046.00	%111.12
40	ناتج الجباية	388.895.8 63.00	545.328.1 97.90	545.328.1 97.90	140.22 %
41	ممنوحات مصلحة الأموال المشتركة	229.087.410.00	229.087.410.00	229.087.410.00	%100.00
	المجموع	950.269.995,10	1.095.441.143.89	1.095.441.143.89	%115.28

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من المصلحة الاقتصادية

الجدول رقم 2-3 : يمثل الإيرادات المتحصلة في 2018

باب	التعيين	التقديرات	التحديدات	الإنجازات	الباقي للإنجاز	النسبة
900	المصالح المالية	204.023.132.00	200.523.132.00	200.523.132.00	0.00	%98,28

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من المصلحة الاقتصادية

الجدول رقم 2-4 : **الحساب الإداري لسنة 2018**

أجور المستخدمين الدائمين	455.016.776.22	326.060.683.13	128.956.093.09	%71.66%
الآموال الخاصة	39.210.642.07	8.400.000.00	-30.810.642.07	%21.42
مصاريف الإنارة العمومية	73.500.000.00	50.935.263.54	-22.564.736.46	%69.30
نفقات مختلفة	182.049.457.81	137.918.648.74	-44.130.809.07	%75.76
مجموع النفقات	950.269.995.10	723.807.714.41	-226.462.280.690	%76.16

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات بالاعتماد على الحساب الإداري لسنة 2019

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات المحصلة خلال السنة المالية قد فاقت التقديرات وهذا ما سينجم عنه فائض يستخدم في السنة الموالية وعليه فان مشروع الميزانية خالي من إي عجز مالي:

-ثانيا: النفقات

الجدول رقم 2-5 : يمثل نفقات قسم التسيير لسنة 2018

تقديرات الميزانية الإضافية	884.047.317.30 دج
الترخيصات الخاصة	66.222.677.80 دج
مجموع التقديرات	950.269.995.10 دج
التجديدات	373.872.670.07 دج
الإنجازات	723.807.714.41 دج
الباقي للإنجاز	14.064.955.66 دج

المصدر المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات بالاعتماد على الحساب الإداري لسنة 2019

نلاحظ من خلال الجدول ان الانجازات كانت اقل من التوقعات بالنسبة للنفقات وهذا يدل ان جمع المعلومات لم تكن بالشكل المطلوب لان تنفيذ الميزانية افرز عن قرق يقدر ب 226.462.280.69 دج وهذا رغم انه ايجابي بالنسبة للبلدية (تشكيل فائض مالي) فهو يعبر من جهة اخرى على سوء التسيير.

الجدول رقم 2-6 : جدول مفصل لنفقات قسم التسيير حسب الآبواب

	أجور وأعباء المستخدمين	455.016.776.	326.060	326.060.	0.00	71.6

01	الدائمين	22	683.13.	683.13		%6
02	وسائل ومصالح الإدارة العامة	14.066.750.37	10.042.050.70	10.042.050.70	1.449.420.47	%71.39
03	مجموعة العقارات والمنقولات	54.745.612.38	40.568.410.90	40.568.410.090	1.896.457.91	%74.10
04	الطرق	96.913.878.14	63.448.857.24	63.448.857.24	1.481.070.90	%65.47
05	الشيكات	30.550.100.00	24.590.870.68	24.590.870.68	0.00	%80.49
10	المصالح الإدارية العمومية	6.197.439.42	4.446.629.51	4.446.629.51	408.870.57	%71.75
11	المساهمة في اعياء التعليم	250.000.00	10.015.20	10.015.20	0.00	%4.01
12	الامن والحماية المدنية	1.000.000.00	813.600.00	813.600.00	0.00	%81.36
13	المساهمة الاجتماعيةالمدرسية	2.780.300.00	2.365.804.97	2.365.804.97	288.111.61	%85.09
14	الشباب والرياضةوالثقافة	27.739.961.40	26.630.995.48	26.630.995.48	0.00	%96.00
20	المساعدة الاجتماعية المباشر	49.604.813.00	18.129.461.04	18.129.461.04	8.541.024.20	%36.55
21	النظافة العموميةوالاجتماعية	1.100.000.00	963.738.10	963.738.10	0.00	%87.61
31	الاملاك الخاصةبالبلدية (المنتجةالمداخل)	1.185.057.45	117.290.74	117.290.74	0.00	%9.90
40	نائج الجنائية	5.096.174.72	5.096.174.22	5.096.174.22	0.00	%100.00
المجموع		950.269.995.10	737.872.670.07	723.807.714.41	14.064.955.66	%76.17

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات بالاعتماد على الحساب الإداري لسنة 2019

من خلال دراستنا لهذا الجدول نجد أن البلدية قد أنفقت مبلغ 723.807.714.41 دج ما يعادل نسبة 76.17 %مقارنة بالتقديرات، وباقي الإنجاز والمقدر بمبلغ 14.064.955.66 دج يمثل الآموال الخاصة المتبقية أضف إلى ذلك فواتير وصلت من بعد غلق السنة المالية 2019 والمسجلة ضمن الملحق رقم 37 المرفق

التعيين	التقديرات	الإنجازات	الفارق (+,-)	%
الإيرادات	950.269.995.10	1.095.441.143.89	145.171.148.79	%115.28
النفقات	950.269.995.10	723.807.714 41.	266.462.28 -0.69	%76.17
الفائض			371.633.429.48	

للحساب الإداري، كالآتي

جدول رقم 2-7يمثل المبالغ التي تم غلق فيها السنة المالية

1- أجور تشغيل الشباب	329.596.07 دج
2- في مساعدة العجزة و ذوي الآمراض المزمنة (المعوقين 100%)	1.408.800.00 دج
3- في الحماية الاجتماعية للمكفوفين	3.582.300.00 دج
4- مساعدة الآشخاص المسنين	3.529.950.00 دج
5- مجموع الآموال الخاصة	8.850.646.07 دج

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات بالاعتماد على الحساب الإداري لسنة 2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات بالاعتماد على الحساب الإداري لسنة 2019

من خلال دراستنا لقسم التسيير نلاحظ انه خفاك فرق بين الإيرادات والنفقات ومدام أن الفائض إيجابي هذا يعني أن التسير في وضعية جيدة.

الشكل رقم 2-2 الإنجازات المقدمة لسنة 2019

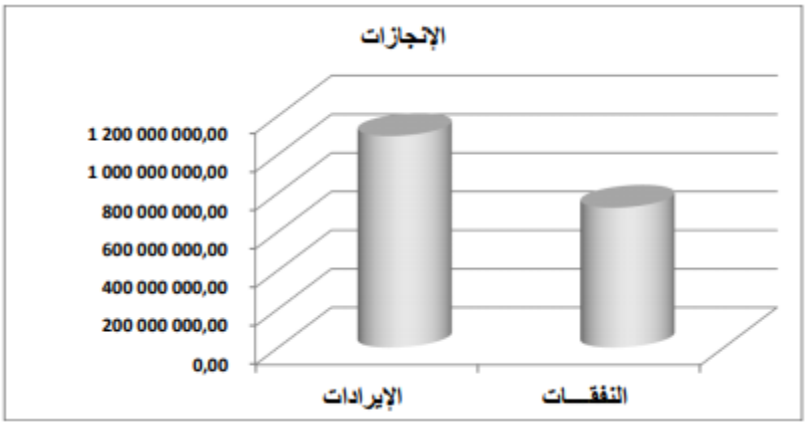

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات بالاعتماد على الحساب الإداري لسنة 2019

بعد تفحصنا لقسم التسيير وخاصة نسبة الإنجاز لكل من الإيرادات والنفقات ينضح لنا جليا أن النتيجة المحققة عند غلق السنة المالية 2019 ، تمثل فائضا قدره 371.633.429.48 دج وسيرحل إلى الميزانية الإضافية لسنة2020.

الفرع الثاني: قسم التجهيز العمومي

يشمل قسم التجهيز العمومي الإيرادات و النفقات

أولا: الإيرادات

الجدول رقم 2-8 : يمثل الإيرادات لقسم التجهيز العمومي

تقديرات الميزانية الإضافية	582.554.118.71 دج
الزيادة	282.323.865.74 دج
مجموع التقديرات	864.877.984.45 دج
التجديدات	787.549.854.91 دج
الإنجازات	786.515.854.91 دج
الباقي للإنجاز	944.000.00 دج

المصدر: المديرية الإضافية السنة المالية 2019

يتمثل باقي إنجاز الإيرادات في الآقساط غير المدفوعة لسنتي 2017 و 2018 الخاصة باسترجاع الفرض الممنوح لمؤسسة النقل الحضري للبلدية.

ثانيا: النفقات

الجدول رقم 2-9 : يمثل النفقات لقسم التجهيز العمومي

تقديرات الميزانية الإضافية	577.834.118.71 دج

الزيادة	282.323.865.74 دج
مجموع التقديرات	860.157.984.45 دج
التجديدات	778.890.234.46 دج
الإنجازات	290.777.984.44 دج
الباقي للإنجاز	488.112.250.02 دج

المصدر :الميزانية الآولية لستة المالية 2019

جدول رقم 2-10نسبة إن جاز النفقات

الرقم	القيد	تسمية البرامج	المبلغ الباقي للإنجاز
10/2018	9500-280	دراسة و انجاز ملحقة إدارية بحي العقيد لطفي	15.000.000.00
01/2018	9510-242	اقتناء العتاد المتحرك	62.383.089.44
19/2008	9530-281	ترميم وإعادة تأهيل المدارس الابتدائية	101.780.000.00
09/2017	9533-280	انجاز ثلاث مكتبات بلدية و قاعات للمطالعة	25.536.448.85
17/2018	9580-280	دراسة و انجاز سوق مغطاة بعين الصفراء مجزأ - أ-ب	49.849.099.25
18/2018	9580-280	دراسة و انجاز سوق مغطاة بعين الصفراء مجزا - ج -د	50.000.000.00
10/2017	9561-280	تنفيذ مخطط المرور للمدينة	10.000.000.00
03/2017	9561-280	تهيئة نهج العقيد لطفي	14.520.456.29
المجموع			239.069.093.83

المصدر: (الحساب الاداري 2019)

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن نسبة إنجاز النفقات قد تجاوزت 33.80%و باقي انجاز قدر بمبلغ 488.112.250.02 دج، يمثل منها جملة من البرامج التي شرع في تنفيذها مؤخرا بمبلغ 329.069.093.83 دج ، والتي تقدر بنسبة 67.41 % وهي موضحة كالأتي:

الجدول رقم 2-11 : يمثل البرامج الممولة في إطار المخطط البلدي للتنمية

الرقم	تسمية البرامج	المبلغ الأولي	الزياة	المبلغ النهائي
/24 2006	إنجاز محلات تجارية بحي جبلي	7.937.440.10	1.500.000.00	9.437.440.10
/07 2007	مصاريف الدراسات و البحوث	6.108.409.17	1.500.000.00	7.608.409.17
/20 2008	الهيئة الخارجية و الربط بالكهرباء يحي الإداري صلامندر(حضانة، مكتية وملحقة إدارية)		5.000.000.00	5.000.000.00
/21 2008	التهيئة الخارجية للمركز الثقافي لحي911 مسكن		1.790.321.22	1.790.321.22
	المجموع	14.045.849.27	9.790.321.22	23.863.170.49

المصدر : (الحساب الاداري2019)

إضافة البرامج الممولة في إطار المخطط البلدي للتنمية RD التي قدرت انجازاتها بمبلغ 140.993.484.86دج ، مع العلم أنه قد تم تسوية مبلغ 9.790.321.22 دج مصدره إيرادات عقارية خاصة بالتنازل عن قطعة أرض لصالح مدرسة الصيد البحري، وفقا للمداولة رقم 49 المؤرخة في 2019/08/24 المصادق عليها بتاريخ 31-08-2019 و فقد تم تقسيم هذا المبلغ على برامج التجهيز التالية :

الجدول رقم 2-12 : يمثل البرامج التي تم غلقها عند نهاية السنة المالية

الرقم	القيد	تسمية البرامج	المبلغ المتبقي
02 2012/	-9500 285	تهيئة مقر البلدية و ملحقاتها	67.965.66
05 2011/	-9510 285	اقتناء قطع الغيار و تصليح العتاد المتحرك	1.349.922.30
01 2013/	-9520 280	رفع القمامات المنزلية عن طريق الامتياز	25.920.77
06 2014/	-9561 285	التهيئة الخارجية للمركز الثقافي و الملحقة الإدارية بخروبة	731.166.38
08	-9561	تهيئة ساحات اللعب	349.121.24

2013/	280		
12 2013/	-9561 280	انجاز طريق مزدوج أديبال	19.226.00
14 2013/	-9561 285	تهيئة الطريق المحاذي للمحلات التجارية بحي 600 مسكن	5.201.47
29 2011/	-9564 280	انجاز سكن وظيفي للأمين العام للبلدية	1.301.096.63
	المجموع		3.849.620.45

المصدر : (الحساب الاداري2019)

إضافة إلى أن هناك (08) برامج تم غلقها عند نهاية السنة المالية وقدرت أموالها المتبقية بمبلغ3.849.620.45 دج وفقا للجدول المبين أدناه:

ثالثا: حوصلة قسم التجهيز العمومي

الجدول رقم (2-13 : يمثل حوصلة قسم التجهيز العمومي

الإيرادات	786.515.854.91 دج
النفقات	290.777.984.44 دج
فائض قسم التجهيز	495.737.870.47 دج

المصدر : دفتر الملاحظات لقسم التجهيز 2019

من خلال قراتينا لقسم التسيير العمومي تبين أن هناك فائض على مستوى هذا القسم .

الفرع الثالث :الحوصلة العامة لتقسيم التجهيز العمومي و التسيير

الجدول رقم 2-14 : يمثل الحوصلة العامة لقسم التجهيز العمومي و التسير

البيان	التحديثات		الإنجازات		الباقي للإنجاز	
	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات
قسم التسيير	737.872.670.07	1.095.441.143.89	723.807.714.41	1.095.441.143.89	14.064.955.66	0.00
قسم التجهيز العمومي	778.980.234.46	787.459.854.91	290.777.984.44	786.515.854.91	488.112.250.02	944.000.00

المجموع	15.16.762.904	1.882.900.998.80	1.014.585.698.85	1.881.956.998.85	502.177.205.68	944.000.00
الحساب 83	200.493.119.00	200.493.119.00	200.493.119.00	200.493.119.00	-	-
المادة 730	0.00	0.00	0.00	0.00	-	-
المجموع الحقيقي	1.316.269.785.53	1.682.407.879.80	814.092.579.85	1.681.463.879.80	502.177.205.68	944.000.00
الفائض	366.138.094.27		867.731		-	501.233
المجموع المتساوي	1.682.407.879.80	1.682.407.879.80	1.681.463.879.80	1.681.463.879.80	502.177.205.68	502.177.205.68

المصدر :(الصفحة الأولى من الحساب الاداري 2019)

من خلال الموازنة للحساب الاداري2019 يتضح أن البلدية حققت فائضا في ميزانيتها قد ر ب502.177.205.68 دج برحل إلى الميزانية الاضافية 2020 يستغل في تحقيق مشاريع تنموية أخرى.

الخلاصة:

تعتبر الميزانية الركيزة الأساسية لكل مؤسسة؛ فهي فهي البيان المالي الذي يوضح أصول المؤسسة وإلتزاماتها

تشير الميزانية إلى التقديرات التي تقوم بها البلدية حول مصروفاتها وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة والتي عادة ما تكون سنة والتي تعرف بالسنة المالية .

الفصل التطبيقي:
دراسة حالة بلدية حاسي ماماش

تمهيد:

يعتبر تسيير الموارد البشرية من أهم العوامل التي تؤثر على نجاعة وفعالية عمل أي منظمة عمومية، إذ يعتبر العنصر البشري أساس أي عمل يراد له النجاح، فهـو المكلف بتقديم الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها، وعليه فإن أي هيئة ومهما كانت طبيعتها لا يمكن أن تصل إلى تحقيق أهدافها إلا بالاعتماد على قاعدة بشرية تتمتع بالمؤهلات العلميــة والمهنية التي تمكنها من أداء مهامها بصفة فعالة .

المبحث الأول: التعريف ببلدية حاسي ماماش

المطلب الأول التعريف بالبلدية وموقعها الجغرافي

الفرع الأول: لمحة تاريخية

إن تاريخ بلدية حاسي ماماش قديم ويعود إلى ما قبل الإحتلال الفرنسي للجزائر ، وقد أطلق عليها سكان المنطقة هذه التسمية نسبة للبئر الموجود بها التي كانت ملكا لشخص يدعى ماماش ، حيث كان الناس يقبلون عليها من مختلف المناطق طلبا للماء .

وخلال فترة الاستعمار أطلق عليها الجنرال "الموريسيار " سنة 1846 إسم " ريفو لي".

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي

تقع بلدية حاسي ماماش غرب ولاية مستغانم على محيط البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد على مساحة قدرها 63 كلم^2؛ تشترك بلدية حاسي ماماش مع عدت بلديات في حدودها ، حيث يحدها :

- من الشمال : بلدية مستغانم ؛
- من الشمال الغربي : بلدية مزغران ؛
- من الغرب : بلدية إستيدية؛
- من الجنوب الغربي : بلدية عين سيدي شريف؛
- من الشرق : بلدية ماسرى؛
- من الشمال الشرقي : بلدية صيادة .

تشمل بلدية حاسي ماماش على عدد كبير من الدواوير وهي .

- دوار الجديد؛
- دوار البلايدية؛
- قرية سي بن مجاهري وقرية سي برحال؛
- دوار المعايزية ،عرايبية ، بورحلة؛
- دوار الرحاحلة ،البخايتية ، المقاردية ، الرحايلية والمحايلية؛
- دوار بوكردال والشعايبية .

يبلغ عدد سكانها ب 28790 نسمة موزعين على عدة مناطق منها حضرية وشبه حضرية ومناطق ريفية

وهذا حسب التوزيع التالي :

- ❖ حاسي ماماش (المركز) :11081 نسمة؛
- ❖ التجمع الحضري الثانوي : 6267 نسمة؛
- ❖ دوار الجديد 31968 نسمة؛
- ❖ دوار سيدي المجدوب : 3109 نسمة ؛
- ❖ المناطق الريفية المبعثرة : 11442 نسمة .

المطلب الثاني: التعرف عل الهيكل التنظيمي وشرحه

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

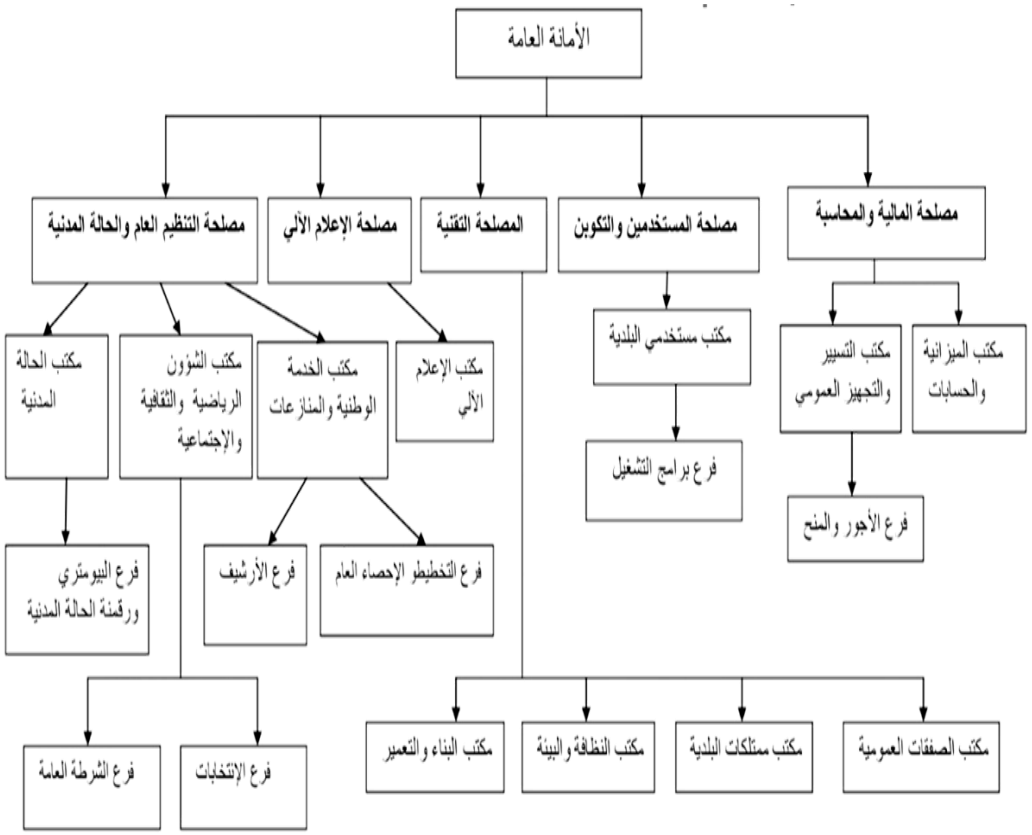

الفرع الثاني: الشرح التفصيلي للهيكل

بعد التطرق إلى هيكل التنظيمي للبلدية ، سوف نتعرف على مصالحها وهي:

- الكتابة العامة (الكاتب العام)

- مصلحة المالية والمحاسبـــة :

هذه المصلحة التي تعتبر العمود الفقري للبلدية تتشكل من العديد من المكاتب والفروع منها "مكتب الميزانية والمحاسبات ، مكتب التسيير والتجهيز العمومي ، فرع الأجور والمنح" نظرا لأهميتها في توازن مصالح الأخرى من الناحية المالية .

- مصلحة المستخدمين والتكويـن :

هذه المصلحة مخصصة لتسيير الحياة المهنية للموارد البشرية مع إجراء عملية تكوين وتحسين المستوى .

- ضبط قائمة المستخدمين الإداريين والتقنين؛
- متابعة الحياة المهنية للمستخدمين (الترقية ،إدماج،حركات بين المصالح....الخ)؛
- متابعة الإجراءات التأديبية؛
- إعلام المستخدمين بالنصوص المتعلقة بتسيير حياتهم المهنية؛
- ضبط الجدول الحقيقي للمستخدمين؛
- العمل على إعداد رزنامة تكوين المستخدمين لتحسين المستواهم المهني؛
- التحضير والتنظيم وإشراف على المسابقات وامتحانات والفحوص المهنية وكذا اختيارات التوظيف؛
- ضبط احتياجات البلدية من المستخدمين حسب مخطط التوظيف السنوي.

- المصلحـة التقنيـــة :

تقوم هذه المصلحة بمتابعة كيفيات وطرق التسيير العمراني والعقاري للمحافضة على الهندسة المعمارية ، مع مراقبة جميع تقنيات البناء والتهيئة العمرانية ، ومدى مطبقاتها المخطط التوجيه العمراني إضافة إلى إيجار المحلات التجارية والحرفية والسكنات .

- **مصلحـــة الإعـلام الآلـي :**

تقوم هذه المصلحة بدراسة وتحليل للمعلومات المتدفقة بين جميع مصالح البلدية ، وذلك من حيث التخزين والتسجيل ، فهي بمثابة بنك المعلومات على مستوى البلدية .

- **مصلحة التنظيم العام والحالة المدنية :**

إحصائيات وتزويد المواطنين بالمعلومات كما تسهر على تزويدهم بمختلف الوثائق الإدارية المطلوبة الخاصة بجميع مكاتبها وفروعها .

- **مصلحـــة خدمـــة الهاتف :** تقوم بالاتصال الداخلي للبلدية من أجل تسهيل وصول المعلومات.

- **مصلحـة الشؤون الاجتماعيـــة :** تتولى ما يلي :

- احصاء فئات اجتماعية (المكفوفين ، المعوقين ، كبار السن)؛
- ضبط قائمة المنحة الجزافية للتضامن؛
- ضبط قائمة برنامج جهاز النشاطات إدماج الاجتماعي؛
- قائمة إحصاء السكنات التي لا تتوفر على الشروط الصحية للحياة؛
- إعداد شهادة الكفالة؛
- إنشاء ومتابعة اللجنة التحقيقات الاجتماعية؛
- إعداد سجلات الحالة المدنية بكل أنواعها؛
- إعداد الوثائق الخاصة بالحالة المدنية؛
- إحصاء مواليد والزواج والوفيات دوريا؛
- تسجيل إحكام المتعلقة بالحالة المدنية والتصريحات على الهامش ؛
- استخراج وثائق خاصة بالحالة المدنية .

مصلحـة الانتخـابـــات:

- ✓ اعداد بطاقات الانتخاب واحصاء الناخبين؛
- ✓ مسك وضبط بطاقية الانتخابية؛

- ✓ تسجيل وشطب الناخبين؛
- ✓ توزيع بطاقات الانتخاب و تنسيق مع الحالة المدنية بالنسبة للحركات الناخبين .

مصلحة الخدمة الوطنية : دورها

- اعداد الجدول السنوي للإحصاء شباب الخدمة الوطنية؛
- اعداد شهادات التسجيل والإحصاء؛
- توزيع الاستدعاءات المتعلقة بملية الفحص الطبي لأداء الخدمة الوطنية .

- مصلحة الفلاحة.

-مصلحة الأمن.

- مصلحة المنازعات.

المبحث الثاني: ميزانية البلدية لسنة 2020-2021

المطلب الأول: تحضير الميزانية الأولية و الإضافية

الفرع الأول: الميزانية الأولية

يبدأ تحضير الميزانية الأولية في الثالث من السنة المنصرمة و تحضر من طرف مصالح البلدية وتعرض من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي للتداول عليها وعند التداول تسلم إلى السلطة الوصية للمصادقة عليها .

و نعتمد في تحضير الميزانية على جانبي: الإيرادات و النفقات .

جانب الإيرادات : تتمثل الإيرادات في:

- **البطاقة الجبائية :** هي وثيقة تحتوي على مجموعة من التقديرات للسنة المالية السابقة و تبني التحصيلات الجبائية السنوية من رسوم و ضرائب منها :

أ- الرسوم :

1. رسم التطهري TAو الرسم العقاري TF ؛
2. الرسم على القيمة المضافة TVA؛
3. الرسم على النشاط المهني TAP ؛
4. الضريبة الجزافية الوحيدة IFU .

ب-ضرائب و رسوم أخرى :

- الذبح رسمTaxe à l'abatag ؛
- halls Droit des stationnement dans les et marchés
- مختلف إيرادات أمالك الدولة Autre domaniales recettes

الفرع الثاني: حساب الميزانية

يكون باحتساب :

(ممنوحات أخرى للسنة السابقة من% + 50 معونات للأشخاص المسنين74)ح + البطاقة الجبائية

1- **قسم التسير** : اقتطاع هذا الاعتماد من بعض إيرادات قسم التسيير قصد إنجاز مشاريع التمويل الذاتي و للملاحظة تحتوي الميزانية الأولية إلا على الاعتمادات المقتطعة من قسم التسيير .

2- **جانب النفقات :** نفقات التسيير ، نفقات الاستثمار ، نفقات القروض .

2.1. **النفقات الإجبارية :** تتمثل النفقات الإجبارية في :

-أجور العمال, و المستخدمين الدائمين و المؤقتين .

-الأعباء الاجتماعية : المنح العائلية، مساهمة رب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي، تعويضات على الوظيفة الأعضاء المجلس التنفيذ البلدي .

-المساهمة في مصاريف التسيير للقابض.

-المساهمة في صندوق ترقية الشباب و الرياضة .

-المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة % .D.I.G.F 2.

-اقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار قصد إنجاز مشاريع التمويل الذاتي .

-مصاريف غاز، ماء و الكهرباء (إنارة عمومية, المرافق .)

-التأمينات : تأمين العقارات و المنقولات، تأمين المسؤولية المدنية .

-تخصيص إعتمادات لتغطية مصاريف الوقود (البنزين و المازوت و كذا الزيوت و التشحيم لتسيري عتاد البلدية - .)تخصيص إعتمادات لصيانة و تصليح عتاد البلدية من قبل الغير.

-مصاريف لشراء قطع الغيار و لوازم العتاد قصد الصيانة .

-مصاريف مخصص لشراء لوازم المكاتب .

قسم التجهيز :

يكون اقتطاع هذا الاعتماد من بعض إيرادات قسم التسري قصد إنجاز مشاريع التمويل الذاتي وللملاحظ يحتوي الميزانية الأولية على الاعتمادات المقتطعة من قسم التسيير .

كيفية حساب النفقات الإجبارية :

حساب مبلغ أجور العمال و المستخدمين :

حصة العمل+ مستخدمين دائمين 61/610 ح

اشتراكات + حصة رب العمل 61/ 618 ح

حصة العمل+ مستخدمين مؤقتين 61/611 ح

اشتراكات + حصة رب العمل 61/618 ح

تعويضات + حصة العمل 66/660 ح

اشتراكات + حصة رب العمل 66/660 ح

حساب مبلغ الخدمات :

% + 25=Xالاشتراكات العائلية + الأجر الوحيد 618 = ح2% X

بحيث تأخذ النفقات الحقيقية للعمال من الحساب الإداري للسنة السابقة .

-**حساب مبلغ : D.I.G.F.** و هو المساهمة في صندوق ضمان للضرائب المباشرة تحدد نسبة مساهمة البلديات يف صندوق ضمان الضرائب البلدية بـ 02 %و تتغير من سنة إلى أخرى.

-تطبق هذه النسبة على تقديرات الإرادات الجبائية المباشرة و غير المباشرة التي تحتوي عليها بطاقة الحساب التي تبلغها مصالح الضرائب .

المادة 68 : 649 (رقم املالية البطاقة 06 لسنة 2015 x 2 %(

التفصيل : 6.803.564.00 x دج136.071.28 = % 2

ملاحظة : الجريدة الرسمية رقم 21 المؤرخة في 31.03.2010

-**حساب مبلغ الإعانات لمختلف الهيئات** : تحدد مساهمة الجماعات المحلية في الصندوق الولائي لمبادرات الشبيبة و الممارسات الرياضية كما يلي :

68 – 76 (= 649)% 7 x

التفصيل : 649 = 5.772.048.00 – 136.071.28 = 5.635.976.72x 7 %

الولائي للصندوق المخصصة دج 225.439.07 = 4 **:** 649 = 5.635.976.72 x **المادة** 100

الرياضية للجمعيات المخصصة دج 169.079.30 = 3 **:** 657 = 5.635.976.72 x **المادة 100**

-تخضع حصة قدرها % 03 من الإيرادات الجبائية للبلديات إلى تخصيص خاص مباشر في ميزانياتها لمبادرات الشبيبة و الممارسات الرياضية .

-**الاقتطاع لنفقات التجهيز و الإستثمار** :يأخذ بعني الاعتبار في حساب الاقتطاع الإيرادات التالية : **حساب : 74** مخصصات الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

حساب : 75 الضرائب الغير المباشرة

حساب : 76 الضرائب المباشرة مع حسم المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة(10%)

الاقتطاع مبلغ x 10 = %المجموع 83 = 74 + 75 + 76 – 68)

x 10% **التفصيل :**26.107.900.00 + 1.061.516.00 + 5.772.048.00 = 32.941.464.00

32.805.392.72 = 136.071.28 – 32.941.464.00

اقتطاع مبلغ 3.280.539.27

ملاحظة : الجريدة الرسمية رقم 34 المؤرخة في 23.05.2010

- 2الميزانية الإضافية :

يبدأ تحتضري الميزانية الإضافية في الثالث الثاني من السنة الحالية بعد إعداد الحساب الإداري للسنة الماضية و كذلك تحضر من طرف مصالح البلدية و يتداول عليها المجلس و تسلم إلى السلطة الوصية للمصادقة عليها .

-تحتوي الميزانية الإضافية على ما هو وارد من إعتمادات في الميزانية الأولية و يمكن أن تطرأ تعديلات بالزيادة أو النقصان .

-كما هو إجباري ترحيل فائض الإيرادات و النفقات لقسم التسيير .

ملاحظات :

-الاعتمادات المفتوحة بالميزانية الأولية تكون معدلة .

-الفائض المرحل يكون للإيرادات أو النفقات موجب أو سالب .

-تكون هناك زيادات على بعض المداخيل سواء الناتج الجبائي أو غيرها من مداخيل البلدية و بذلك يتم فتح اعتمادات جديدة و الزيادة في بعض مواد الإيرادات و النفقات لتغطية كل النفقات الإجبارية و العادية من أجل السير الحسن مصالح البلدية.

يعتمد تحضير الميزانية على جانبي : الايرادات و النفقات و خاصة الفائض المالي للسنة السابقة وتتحمل كذلك أعباء السنة المالية السابقة .

- **1قسم التجهيز :** يحتوي قسم التجهيز على ثالثة برامج :

- برامج الميزانية الأولية (معدلة أو غري معدلة .)
- البرامج الممونة من بعض إيرادات قسم التسيير قصد إنجاز مشاريع التمويل الذاتي.؛
- البرامج الجديدة : هذا القسم يحتوي على :

-مجموعة من المشاريع الممونة من طرف إعانة الدولة .

-مشاريع مخططات التنمية البلدية .PCD

-المشاريع الممونة من قبل الصندوق المشتركة للجماعات المحلية .

-مشاريع جديدة من التمويل الذاتي .

الفرع الثالث: تحضير الميزانية الإضافية

لتحضري ميزانية إضافية بجب الأخذ بعين الاعتبار الحساب الإداري للسنة المنصرمة بحيث يسجل فيه كل النفقات و الإيرادات و باقي إنجاز .

إن الفائض من السنة المالية السابقة يسجل في الحساب الإداري تحت الحساب 826 ويستغل لتحضري الميزانية الإضافية للسنة الجارية .

القسم الفرعي للتجهيز الباقي للإنجاز :

يتم ترحيل كل إعتمادات المشاريع التي تم إنجازها و الباقي منها .

يتم ترحيل كل بتقي الاعتمادات للمشاريع المنجزة و غري المنجزة.

المطلب الثاني: إحصائيات ميزانية البلدية الخاصة بالإدماج

تم إدماج عقود ما قبل التشغيل بداية من سنة 2019 ومستمرة العملية للوقت الحالي.

الفرع الأول: إحصاء عدد المستفيدين من عملية الإدماج

تم تحويل عقود ما قبل التشغيل لحاملي الشهادات بموجب قانون وزاري باتباع الاجراءات التالية:

- قرارات ودراسة الملفات؛
- تكفل بمناصب المالية؛
- متابعة العملية ومراقبتها من طرف المراقب المالي.

بلغ عدد الإجمالي للمستفيدين من عملية الإدماج المهني لحاملي الشهادات ببلدية حاسي ماماش من 61 مستفيذ؛

أما حاليا فعدد المستفيدين هو 46 فردا أما من هم في قيد الانتظار فهم 15 مستفيذ.

الفرع الثاني: ميزانية البلدية لسنة 2019

السنة	العنوان
2020	المستحقات: 18.167.944.42 دج
2021	الأعباء: 4.549.986.11 دج
2022	المستحقات: 20.887.988.00دج
2022	الأعباء: 5.223.447.00

تتمثل الأعباء في ما يلي:

التغطية الاجتماعية بنسبة 25بالمائة مع المنح العائلية.

الخلاصة:

ومن أجل اكتشاف كيفية تسيير الموارد البشرية ومدى فعاليتها، كان اختيار الدراسة التحليلية للموارد البشرية وتسييرها كموضوع للدراسة، وعلى مستوى البلدية لأن هذه الأخيرة تمثل الجماعة القاعدية في التنظيم الإداري الجزائري وهو ما يجعلها في محل الاهتمام الأول سواء بالنسبة للباحث أو المسير نظرا لما لها من أهمية قانونية حيث اعتبرها الدستور قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم، إضافة إلى الأهمية التي تكتسبها من خلال المهام المسندة إليها وعلاقتها المباشرة بالمواطن عن طريق خدماتها اليومية التي تقدمها له و التي لن تكون في المستوى المطلوب إلا عن طريق كفاءات بشرية مؤهلة ومسيرة بصفة عقلانية تسمح باستغلالها استغلالا أمثلا.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها تبين لنا أن الوكالة الوطنية استطاعت تحقيق امال ألاف الشباب بتشجيها لكل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات صغرى لإنتاج السلع والخدمات، كما أنها تستحق إهتماما أكبر لما حققته من نتائج وأرقام، وما ستحققه مستقبلا، بشرط معالجة مختلف العراقيل التي تواجهها من أجل الاضطلاع بدور أكثر فعالية وبأساليب أكثر إقبالا في تشغيل الشباب.

إن البطالة ظاهرة وواقع معقد و تحمل في طياتها عدة آثار سلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي ، وأن استمرارها و عدم الاهتمام بها يزيد من حدتها . لقد تمكنت الجزائر من خفض معدل البطالة خلال العشرية الأخيرة إلى ثلث ما كان عليه باتخاذ تدابير و إجراءات محاربة البطالة تعلقت أساسا بأجهزة للتشغيل المؤقت ، التي لم ترق أن تكون سياسة فعالة للحد من الظاهرة بل حل مؤقت و إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار في البلاد خلال هذه الفترة بإصدار السلطات العمومية لعدة قوانين من شأنها تشجيع و تطوير الاستثمار من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و التي يتمثل دورها في مساعدة الشباب العاطل عن العمل في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية . حيث ساهمت في خلق مناصب عمل للشباب العاطل و في التخفيف من معدل البطالة

و من خلال تربصنا بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنساج اتضحت لنا عدة أمور كانت غامضة من قبل و المتعلقة بـ

عمل الوكالة و دورها في تخفيف البطالة .

- علاقتها مع الشباب العاطلين أصحاب المشاريع و كذا البنوك التجارية .
- الشروط التي يجب أن تتوفر في الشاب للاستفادة من إعادة صندوق الوكالة
- المراحل التي تتبعها المعالجة ملف طلب تمويل لاتخاذ القرار النهائي

و أهم الملاحظات التي استطعنا الخروج بها من خلال تربصنا بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنساج ما يلي

التزايد المستمر لعدد الشباب العاطلين المقبلين و الراغبين في الاستفادة من إعانات الصندوق الوطني للوكالة ، و هذا ما يدل على أمرين :

- تزايد شعبية الوكالة أنساج عند أوساط الشباب .
- زيادة رغبة الشاب في الاستثمار و الخروج من أزمة البطالة .
- مدى التسهيلات التي تمنحها الوكالة إلى الشباب العاطلين لمساعدتهم على إنشاء المؤسسات المصغرة ، و بالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد عن طريق زيادة المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات (الفلاحة : الخدمات ، الصيد ، الحرف ، الصناعة ، النقل.....) ،

- سهولة الاتصال بالوكالة نظرا لوجود 54 فرع موزعين على كامل التراب الوطني .
- سرعة معالجة الملفات و اتخاذ القرار مقارنة بما كانت عليه سابقا ، و بالتالي زيادة المشاريع الممولة.
- للوكالة علاقة بمختلف البنوك ، حيث تتعامل مع البنك التي يتم اختياره للشاب و هذا ما يسرع عملية دراسة الملفات لعدم اكتظاظ طلبات التمويل لدي بنك واحد.

و من المظاهر السلبية للوكالة ما يلي :

- قلة عدد المستخدمين أمام كثرة طلب ملفات التمويل . ضيق مساحة الوكالة بالمقارنة مع عدد الشباب المقبلين إليها.
- نقص الدراسة الموضوعية للوكالة التي ترتكز على النسب و المعايير و تقييم مردودية المشروع التي يجب على أساسها اتخاذ القرار ، لضمان أموال الوكالة من خطر عدم قدرة الشاب على تسديد القرض.
- أخيرا يمكن وصف المهمة التي تؤديها الوكالة بالنبيلة و الاستراتيجية لكون التسهيلات و القروض الممنوحة من أجل إنشاء المؤسسة المصغرة التي تساهم مباشرة في امتصاص عدد البطالين في الجزائر و تطوير الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية.

وأخيرا تمكنا من الإلمام بمجموعة من الاقتراحات تمثلت فيما يلي :

- الحرص و المحافظة على نسبة التوظيف بضبطها أو زيادتها من سنة إلى أخرى و ذلك باتجاه نوع الاستثمار
- الاستغلال الأمثل للعروض و توظيف أكبر نسبة من الطلبات .
- تكييف مخرجات التعليم و التكوين مع متطلبات السوق
- البحث عن آليات جديدة لمكافحة البطالة بشكل أكبر .
- ضبط معدل البطالة بصورة دقيقة يقتضي الأمر إجراء تحقيق ميداني (مسح كل ثلاث أشهر) و إجراء تحقيق حول مصدر مجيئ البطال (داخل لأول مرة أو للمرة الثانية ، خروج إرادي أو إجباري من العمل) ، وتوحيد مصادر الإحصائيات بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية . تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص عمل و تشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب ، تخفيض الأعباء الاجتماعية) ، باعتباره الأكثر استقطابا للأيدي العاملة .

- **الفرضية الأولى:** سياسة التشغيل لها القدرة على معالجة المشكلات الرئيسية التي تنجم عن البطالة.
- **الفرضية الثانية:** تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى امتصاص جزء من البطالة.
- **الفرضية الثالثة:** على الرغم من انتهاج الجزائر لسياسيات التشغيل إلا أن المشكل البطالة لازال مشغولا

صحة الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة، اختبرنا صحت الفرضيات فتوصلنا إلى النتائج التالية:

- سياسة التشغيل لها القدرة على معالجة المشكلات الرئيسية التي تنجم عن البطالة؛ تعتبر فرضية صحيحة حيث أن الترتيبات التي وضعتها الدولة الجزائرية لمعالجة مشكل البطالة ركزت بشكل رئيسي على سياسة أجهزة الشغل وذلك بتمويل مختلف برامج التشغيل،في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي،و برنامج توطيد النمو الاقتصادي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- إن الوظائف التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قليلة مقارنة مع العروض كما أنها لم تستطع توفير مناصب شغل كافية لطالبي العمل حيث كان التوظيف أقل من الطلبات بكثير .و هي تواجه صعوبات في عدم التنسيق بين الطلبات والعروض على مستوى الوكالة وبالتالي فهي تمتصاص جزء من البطالة هذا ما يثبت صحت الفرضية الثانية.
- على الرغم من انتهاج الجزائر لسياسيات التشغيل إلا أن المشكل البطالة لازال مشغولا وهذا لكثرة طالبي العمل وخرجي الجامعات مقابل نقص في عروض العمل ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها نستطيع أن نقدم بعض الاقتراحات تترجم أهداف الدراسة وتأتي في سياقها وتكون على النحو التالي:

- العمل على تبني سياسة تشغيل مرنة تراعي وتستشرف عالم الشغل من حيث اليد العاملة ومؤهلاتها .
- معالجة السبب الرئيس لارتفاع معدلات البطالة من خلال إصلاح الأنظمة التعليمية وأنظمة التدريب المهني .
- اهتمام الدولة بإقامة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل الحقيقية أمام كل قادر و راغب فيه.
- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال التوسع في برامج التدريب و إعادة التدريب.
- تبني فكرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة والحرف اليدوية التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب.
- أن تضع الحكومة برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية و التعليمية و المرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين و المؤهلين للعمل.

آفاق الموضوع:

تناولت هذه الدراسة موضوع :سياسات التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة، وهذه الدراسة لا تخلوا من النقائص، وذلك نظرا لاتساع الموضوع من جهة، وتواضع المعالجة من جهة أخرى، يمكن التوسع في بعض جزئياته كمواضيع مقترحة للدفعات القادمة،وذلك كما يلي:

-دور سياسات التشغيل في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات.

-سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية.

-دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة.

قـــائمة المـــراجع

قائمة المراجع:

عاقلي فضيلة، **البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية(سياسة التشغيل في الجزائر)**، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة،ص 03

محمد علي الليثي و آخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية،مصر، 1997 ، ص 257

خالد الزواوي، مرجع سبق ذكره، ص 19

منى الصحاوي، **اقتصاديات العمل**، القاهرة، مكتبة النهضة الشرقية، 1990 ، ص83

.عاقلي فصيلة،مرجع سبق ذكره،ص 15

- ..مصطفى سلمان و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000 ، ص 237

-محمد عزيز-محمد سالم الكعيبة، **البطالة مشكلة سياسية اقتصادية**، طبعة الأولى، دار الكتب الوطنية قاريونس، بنغازي، 1997 ، ص 142

.علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص30

نفس المرجع السابق، ص ص :10-14

هايلي عبد المولى طشطوش، البطالة-المسببات و الآثار/رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج، ملتقى دولي:إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر ،ص 04

هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 05

سايح حنان،بوعناني فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 43

أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره ، ص 53

فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل و توجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، جامعة أكلي محند أولحاج .بالبويرة، 2012 ، ص 40

رواب عمار و غربي صباح، التكوين المهني و التشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بسكرة،

73 ص ، .2011

سميحة يونس، خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل،مذكرة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2007،بسكرة ص76

مصطفى يوضياف، **تحديات التشغيل في أسواق العمل،خدمات التشغيل العامة و تعزيز التشغيل على المستوى المحلي**، 30 نوفمبر -3ديسمبر2008،

.منظمة العمل الدولية،المركز الدولي للتدريب، ص09

دحماني محمد أودريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**،محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012 ، ص 71

http://iefpedia.com/arab/?p=31675,12/02/2015,13 :00.

رواب عمار و غربي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 68

jacques généreux, introduction à la politique économique, 3eme édition de seuil , pris, 1990, p 90.

رواب عمار و غربي صباح، مرجع سبق ذكره ص69

رواب عمار و غربي صباح، مرجع سبق ذكره ص69

.فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص 48

مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011 مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،ورقلة،ص192

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 23 الصادرة بتاريخ 04 ماي 2008 ص 03.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 54 الصادرة بتاريخ 16 سبتمبر 2009 ص 12.

للمادة 176 من القانون البلدي رقم 11 -10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلدية.

حمى علي، بغداد هشام، تسيير ميزانية البلدية، تخصص مالية، مذكرة تخرج ليسانس، 2010\ 2011 ص16.

بالاعتماد على معلومات مقدمة من المصلحة

المادة 179 من قانون البلدية، المرجع سبق ذكره.